

مهنة المحاسبة والمراجعة

هل يجوز مزاولتها ضمن اطار الشركة المساهمة ؟

بقلم : محمد الهادي بعيو (*)

جرى العرف على مزاوله المحاسبة والمراجعة في اطار المسئولية المهنية غير المحدودة ، ولذلك تتخذ مكاتب المراجعة الشكل القانوني للمنشأة الفردية أو شركة التضامن ، إلا أن هناك اتجاها حديثا نحو مزاوله هذه المهنة في اطار الشركة المساهمة .

ويستعرض هذا المقال الآراء والحجج التي تؤيد هذا الاتجاه أو تعارضه ، كما يدلي الكاتب برأيه في ترجيح هذا الاتجاه .

المسئولية القانونية للمراجع :

يعد موضوع المسئولية القانونية للمراجع موضوعا شائكا لا بين المحاسبين فحسب بل وبين فقهاء القانون أيضا . فلو فحصنا معظم القضايا المشهورة والتي كان المراجع طرفا فيها بسبب المسئولية القانونية لوجدنا أن حكم القضاء في كل منها يعتمد بدرجة كبيرة على اجتهاداتهم الشخصية الامر الذي أدى الى أنه في كثير من تلك القضايا - عند استئنافها - كانت تصدر بها أحكام مختلفة تماما عن تلك الاحكام التي صدرت قبل الاستئناف . لذا فان الكاتب يولى هذا الموضوع أهمية أولية لما له من أثر على تطور المهنة ، ونظرا لان فكرة مزاوله المهنة ضمن اطار الشركة المساهمة تتركز على هذا الموضوع أساسا .

(*) محاضر مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة - جامعة بنغازي ، ماجستير العلوم في المحاسبة من جامعة ويسكونسن University Of Wisconsin سنة ١٩٧٢

يرتبط المراجع بعلاقة قانونية بالمنشأة التي تعينه لمراجعة قوائمها المالية وتنشأ هذه العلاقة عن العقد الذي يجرى بينهما . ومن ثم فإن المراجع يصبح مسؤولاً من جانبه عن بذل مجهود الرجل المعتاد في القيام بتنفيذ الأعمال التي شملها العقد ١ .

غير أن طبيعة مهنة المراجعة تدخل طرفاً ثالثاً في العملية ، وهذا الطرف يشمل كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين باستثناء المنشأة العميلية - كالمساهمين والدائنين وغيرهم - الذين يعتمدون على تقرير المراجع في استخدام القوائم المالية التي صدر التقرير بشأنها ، وذلك إذا جاء التقرير مضللاً مما قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة وبالتالي إلى اتخاذ قرارات ما كانت لتتخذ لو جاء تقرير المراجع سليماً . في هذه الحالة يصبح المراجع مسؤولاً قبل هذا الطرف عن أية خسائر قد تحدث من جراء اعتماده على تقريره . غير أن هناك نقطة قانونية أساسية يجب التركيز عليها ، وإن كانت تخرج بنا عن صلب موضوع هذه المقالة ، ومؤداها أنه كيف يصبح المراجع مسؤولاً قبل الطرف الثالث وهو لا يرتبط معه بعلاقة تعاقدية ، بل إن المراجع قد لا يعلم به إطلاقاً ٢ . إن هذه النقطة تعتبر مثاراً لجدل كثير من فقهاء المحاسبة والقانون في الوقت الحاضر . وقد صدرت بشأنها أحكام متعددة من أهمها ما جاء في قضية Ultramares حيث رأى القاضي كاردوزو Cardoso أن المراجع يعتبر مسؤولاً قبل الطرف الثالث - برغم عدم وجود عقد بينهما - إذا كان المراجع مهملاً في القيام بعملية المراجعة واعداد تقريره بالشكل اللائق إهمالاً فاحشاً Gross Negligence إلى الدرجة التي يمكن أن يشتم منها رائحة الغش أو الاستهتار بالحقائق والوقائع التي تتعلق بتقريره .

(١) يمكن أن تقسم هذه الأعمال إلى نوعين : أعمال تنظمها قواعد السلوك المهني ، ومن ثم يجب تأديتها من قبل المراجع تبعاً لهذه القواعد ، وأعمال خاصة أخرى يتفق المراجع والعميل بشأنها ويحكمها القانون الذي ينظم العقود القانونية . أنظر في هذا الصدد مقالة :

Thomas W. Hill, Jr., "Accountants' Legal Liability", The New York Certified Public Accountants, Vol. xxix, (March, 1959).

(٢) من بين الأشخاص الذين قد لا يعلم بهم المراجع : المستثمرين المنتظر دخولهم في المنشأة العميلية كمساهمين ، وكذلك بعض الدائنين المنتظرين .

وقد ظل المراجعون زمنا طويلا يفترضون المسؤولية الغير محدودة لمهنتهم .. مما أدى الى اعتقاد الكثيرين ان هذا النوع من المسؤولية هو من أهم خصائص هذه المهنة . لهذا كانت المهنة حتى عهد قريب لا تزاوُل الا في اطار المنشأة الفردية أو شركات الاشخاص كشركة التضامن . غير أن هناك عدة دوافع تجذب طرح المسؤولية الغير محدودة واتخاذ المسؤولية المحدودة . وأهم أسباب هذه الدوافع انما هو ما تتمتع به الشركات المساهمة من مزايا مختلفة لا تتوفر لشركات الاشخاص أو المنشآت الفردية .

ويرى البعض أن افتراض المسؤولية الغير محدودة للمهنة انما هو تقليد لما يجرى في المهن الاخرى على أمل أن تحظى مهنة المحاسبة والمراجعة بقبول واهتمام المجتمع على غرار ما تحظى به هذه المهن العريقة ^٢ . وفي السابق كانت القوانين والقواعد المنظمة لتلك المهن تحظر على أعضائها اتخاذ شكل الشركة المساهمة، ولكنها حاليا رفعت هذا الحظر (كما يحدث الآن في الولايات المتحدة) ^٤ ، فلم اذن لا يرفع هذا الحظر بالنسبة لمهنة المحاسبة والمراجعة ؟

وفي الواقع هناك كثير من دول العالم التي أجاز فيها للمهنة أن تزاوُل ضمن اطار الشركة المساهمة ومن أمثلتها : الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، السويد ، وسويسرا . وكثير من الاعضاء يزاولون المهنة بهذا الشكل فعلا الآن في هذه الدول . أما في جمهورية الفلبين فقد أجاز القانون للمهنة أن تزاوُل بهذا الشكل ، الا أن جمعية المحاسبين القانونيين الفلبينية عارضت ذلك * .

ويعتقد معارضو فكرة مزاوله المهنة ضمن اطار الشركة المساهمة أن المسؤولية الغير محدودة للمهنة قد أضفت ولا زالت تضيف ذلك الاحترام والاهمية التي تحظى بها المهنة الآن ، مما أدى بها الى أن تحتل مكانها بين المهن العريقة برغم حداثة

(٣) انظر مقالة : Marvin L. Stone, "Incorporated CPA Firms - A Modern Vehicle For A Dynamic Profession", The Journal Of Accountancy, (March, 1967) P. 53.

(٤) نفس المرجع السابق .

(٥) Stewart Schackne, "Incorporating Accounting Practices : Good Idea ? Bad Idea ?", The Journal Of Accountancy (Dec. 1968), P. 33.

عهدها اذا ما قورنت بتلك المهن . ذلك لان شعور المراجع بأن أية أخطاء أو اهمال يرتكبه قد لا يعرض أموال منشأته فحسب للاستيلاء من قبل القانون بل وقد تمتد يد القانون الى أمواله ومتاعه الخاص أيضا ، يؤدي به الى أن يكون حريصا الى درجة كبيرة عند قيامه بعمله .

ولكن هناك تناقضا واضحا يقع فيه ممارسو المهنة في بعض الدول كالولايات المتحدة ذلك هو قيامهم بالتأمين ضد الخسائر التي قد تلحق بهم بشأن القضايا التي قد ترفع ضدهم . فشعور المراجع بأنه مؤمن ضد تلك الخسائر في حد ذاته قد لا يدفعه الى بذل ذلك الحرص الشديد في القيام بعمله دون تأمين . ولا يقف الامر عند حد المراجع فقط بل ان الغير قد لا يولون ذلك الاهتمام والاحترام للمهنة اذا ما علم هذا الغير بأن التأمين يغطي المراجع ضد أية خسائر قد تلحقه من جراء اهمال القيام بواجباته كما ينبغي . لهذا فان مجرد التأمين ضد تلك الخسائر ينفي عن المهنة تلك المزايا التي قد تعود عليها من جراء افتراض المسؤولية الغير محدودة . بل ان قيام المراجعين بالتأمين ضد تلك الخسائر في حد ذاته قد يفهم منه ضمنا أن أولئك المراجعين يرون أن المسؤولية الغير محدودة لم تعد تلائم المهنة .

ويعد هذا التناقض نقدا جارحا لم يستطع من يعارضون مزاوله المهنة في اطار الشركة المساهمة دفعه عن وجهة نظرهم الا بأن ادعى بعضهم بأن ذلك التأمين يتطلب أموالا ضخمة مما أدى الى أن هناك عددا قليلا جدا من المراجعين يقومون به . غير أن ذلك لا يمنع من وجود ذلك التناقض .

ولقد انبرى عدد كبير من الكتاب للدفاع عن هذه الفكرة مستخدما في ذلك موضوع المسؤولية القانونية للمراجع . لعل من أوائل هؤلاء الكتاب James E. Robison حيث قال في الاجتماع السنوي لجمعية المحاسبين القانونيين الامريكية في ميامي في سنة ١٩٦٤ ما ترجمته :

« هل تريدون القول بأنكم اذا اتخذتم شكل الشركة المساهمة لمهنتكم أنكم ستقومون بمهامكم بدرجة أقل من الاخلاص ؟ اننى لا أعتقد ذلك . ان موضوع المسؤولية الغير محدودة برمته فيه شيء من الغبن ، اذ أننى لم أصادف يوما حتى ،

الآن مساهما واحدا يصر أن تكون مسئوليتكم غير محدودة . كل ما في الامر هو أنكم تتحدثون عن موضوع المسؤولية فيما بينكم فقط كمراجعين . دعنا ننظر الى هذا الموضوع من واقع الحياة العملية . لم تقومون بتحمل تلك التكاليف الباهظة في سبيل التأمين ضد أية خسائر متوقعة قد تلحق بكم ؟ اذا كان الغرض هو لحماية أنفسكم ، فلماذا تفترضون المسؤولية الغير محدودة أساسا ؟ أما اذا كان الهدف هو لحماية المساهم فان ذلك التأمين لا يكفي اطلاقا لتغطية كل الخسائر المتوقعة التي قد تلحقه من جراء الاهمال . هل تظنون أن موضوع المسؤولية الغير محدودة في حد ذاته سيبيح في نفس المساهم الاطمئنان بأن أى خطأ سيحدث يمكنه أن يتفاداه بمقاضاة المراجع ، ماذا سيفعل ؟ هل يستولى على جهاز الاذاعة المرئية الذى في بيته ؟ ! واذا لم يتمكن من الحصول على أى شىء ذى قيمة منه ، ماذا سيفيده اذا أعلنت المحكمة افلاسه ؟ ! » .

« ... ان موضوع المسؤولية الغير محدودة - اذا آمنا بجديته - يخلق لكم مخاطر أتم لستم في حاجة اليها اطلاقا . ان أى خطأ بسيط قد يؤدي الى افلاس المراجع وحرمانه من مزاوله المهنة ، وبالتالي الى حرمان المجتمع من خدماته .
« ... ان المسؤولية الغير محدودة لمهنتكم ليس فيها شىء من العدل الاقتصادي . فالعدالة الاقتصادية في نظرى هي الغنم بالغرم . أى أنه اذا كانت المسؤولية غير محدودة بالنسبة للخسائر فانه يجب أن تكون لديكم (فرصة) غير محدودة بالنسبة للارباح أى عندما تأتى أعمالكم على أحسن ما ينبغي ... »

« ان مسئولية الشركة المساهمة عن قوائمها المالية التي تراجعونها محدودة وهى لا تفترض أية مسئولية غير محدودة عن تقريركم الذى تعدونه عن تلك القوائم فلماذا ، باسم العدالة ، تفترضون المسؤولية الغير محدودة عن ذلك التقرير ؟

« عموما اذا كنتم أناسا ممتازين وتودون أعمالكم كما ينبغي فان العالم

(٦) بدل أحد الاستقصاءات في الولايات المتحدة أعده أحد المراجعين بشأن دراسة المسؤولية القانونية ان معظم الثروة الشخصية لمعظم المراجعين مستثمرة فى منشآتهم المحاسبية .

انظر مقالة Schackne التي سبقت الاشارة اليها ، ص ٣٧

سيقدركم حتى اذا زاولتم المهنة في اطار الشركة المساهمة . ولكن اذا كنتم على العكس من ذلك فان العالم لن يقدركم لمجرد أنكم تزاوون عملكم في اطار الشركة التضامنية ^٧ .

المزايا الضريبية كدافع للمزاولة في شكل شركة مساهمة :

تعتبر المزايا الضريبية احدى الدوافع التي ترجح مزاولة المهنة على هذه الصورة ولبيان هذه المزايا الضريبية نضرب مثلاً بالولايات المتحدة ، فنجد أن سعر الضريبة المقرر على دخل الشركة المساهمة ٤٨٪/ بينما سعر الضريبة بالنسبة لدخل الفرد هو ٧٠٪/ فظالما أن دخل شركات الاشخاص لا يخضع للربح لذا فان هذا الدخل عندما يوزع على الشركاء فان المعدل الذي تربط على أساسه الضريبة هو ٧٠٪/ بالنسبة لهؤلاء الشركاء كأفراد .

ولكن الكتاب الذين يعارضون هذه الفكرة يقولون بأن هناك ازدواجاً ضريبياً في حالة الشركة المساهمة . فدخل الشركة يخضع للضريبة بمعدل ٤٨٪/ . وعندما يوزع هذا الدخل على المساهمين فانه يخضع للضريبة مرة أخرى ، ولكنه يعتبر دخلاً للمساهمين وليس للشركة بمعدل ٧٠٪/ . وهكذا فان الدخل يخضع مرتين للضريبة مرة بمعدل ٤٨٪/ باعتبار دخله للشركة ، والثانية بمعدل ٧٠٪/ باعتباره دخلاً للمساهمين .

ولكن الواقع أن الدخل لا يخضع للازدواج الضريبي — اذا سلم بوجوده — الا اذا وزع بكامله ، وهو أمر قد لا يحدث كثيراً في الحياة العملية . وحتى لو وزع الدخل بكامله فان دخل كل فرد مساهم قد لا يخضع للضريبة الا اذا تجاوز حداً معيناً (وهو في أمريكا ٤٠.٠٠٠ دولار . فهذا هو الحد الذي قرره القانون في النظام التصاعدي للضريبة ، اذ أن معدل الضريبة لا يصل الى ٤٨٪/ من الدخل الا اذا تجاوز هذا الدخل ١٠٠.٠٠٠ دولار) . غير أن الشركات تسعى عادة الى احتجاز جزء من أرباحها السنوية لتكوين رأس مالها العامل والعمل على نمو

مشروعاتها . ومن ثم فإن هذا الدخل طالما لا يزال محتجزا فإنه لن يخضع للضريبة الا مرة واحدة (وهي ٤٨٪) . وقد تلجأ الشركات الى توزيعه في شكل مرتبات بدلا من توزيعه في شكل أرباح حيث أن الشكل الاول يخضع لمعدل ضريبي أقل من المعدل الثاني ^٨ .

وهناك بعض المزايا الضريبية الاخرى التي تتمتع بها الشركة المساهمة ، فمثلا يمكنها أن تقدم بعض المزايا والخدمات التي يجيز القانون استقطاع تكلفتها من الدخل عند احتساب الضريبة ، ومن أمثلة ذلك برامج التقاعد للمديرين ، خطط المشاركة في الارباح بين الشركة ومستخدميها ، ودفع بعض التعويضات لهؤلاء المستخدمين وغيرها ^٩ .

ويضيف معارضو هذه الفكرة أن هناك عدة مشاكل ضريبية تعترض الشركة المساهمة منها ارتفاع معدل الضرائب أحيانا على الاجور والمرتبات مقارنة بمنشآت الاشخاص ، وكذلك تعرضها لانواع أخرى من الضرائب عندما تزداد احتياطاتها المجمعة عن الحد المعقول ^{١٠} ، بل وهناك من الكتاب من يتشكك في وجود هذه المزايا الضريبية أصلا ^{١١} .

ويرى الكاتب أنه بالامكان توفر بعض المزايا الضريبية للشركة المساهمة

(٨) تعتبر قوانين الضرائب في بعض الدول الزيادة غير العادية في حجم المرتبات عن « الحد المعقول » نوعا من توزيع الربح .

(٩) يقول Schackne أن قانون Keogh Bill يسمح للفرد بأن يستقطع من دخله الخاضع للضريبة سنويا مبلغ ٢٥٠٠ دولار أو ما نسبته ١٠٪ من الدخل أيهما أقل ، ويخصص ذلك لفرض التقاعد . أما بالنسبة للشركات المساهمة فإن المقدار الذي يجوز استقطاعه من الدخل هو ١٠٪ من مجموع التعويضات المقررة للمستخدمين بدون وجود ذلك الحد الاقصى وهو ٢٥٠٠ دولار المقرر للمنشآت الفردية أضف الى ذلك أن الشركة المساهمة بإمكانها استقطاع ما يعادل ١٥٪ من مجموع تلك التعويضات وتخصيصها لغراض خطط المشاركة في الأرباح .

نفس المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(١٠) نفس مقالة Marvin Stone التي سبقت الإشارة اليها ، ص ٥٤

(١١) نفس المرجع السابق .

مقارنة بالمنشأة الفردية خاصة في تلك البلدان التي تسعى الى تشجيع قيام النوع الاول لما له من دور في تنشيط الحياة الاقتصادية عامة .

دوافع اخرى لفكرة مزاوله المهنة في اطار الشركة المساهمة :

تفضل منشآت الاعمال ، عادة ، التعامل مع نفس المراجع بصورة مستمرة وذلك لعدة اعتبارات منها تكاليف عملية المراجعة ^{١٢} ، والحفاظ على أسرار المنشأة لدى أقل عدد ممكن من المراجعين ^{١٣} .

ولكن حجم الاعمال في المنشأة قد يتضاعف من سنة لآخرى ، وقد يصل الى حد يتعذر على نفس المراجع أن يجاريه بمجهوداته المحدودة . ونظرا للمزايا العديدة التي تتمتع بها الشركة المساهمة من سهولة الحصول على الاموال وتوظيف المحاسبين والمراجعين المهرة وغيرها ، وذلك بالمقارنة بالمنشأة الفردية أو الشرك التضامنية تظهر أهمية السماح لهذه المهنة أن تزاوّل في اطار الشركة المساهمة ، بل وتزداد هذه الاهمية إذا أدركنا أن المنشآت الفردية والتضامنية قد تزول شخصيتها

(١٢) عندما يقوم المراجع بمراجعة أعمال وبيانات منشأة ما لأول مرة فإنه يحتفظ عادة بالمعلومات الاساسية التي قلما يطرأ عليها تغيير في ملف دائم Permanent File ولهذا فإنه في السنوات التالية لا يبذل سوى مجهود بسيط في تقصى ومعرفة تلك المعلومات الاساسية وذلك بالرجوع الى الملف الدائم مع أخذ أية تغييرات جديدة في الحسابان وادراجها في الملف . وهذا بالطبع من شأنه أن يخفض تكاليف عملية المراجعة في تلك السنوات . وقد يقول قائل أنه بإمكان المراجع الجديد استخدام الملف الدائم بطلبه من المراجع السابق للمنشأة . الا أن المراجع الجديد قد يكون لديه وجهة نظر مختلفة عن نوعية وكيفية ادراج البيانات في هذا الملف مما يحتاج اجراء تعديلات قد تكون جوهرية هذا مع افتراض أن هناك تعاوناً بين المراجعين ومن ثم امكانية الحصول على الملف الدائم . أضف الى ذلك أن المراجع عندما يقوم بمراجعة أعمال إحدى المنشآت عدة سنوات متتالية فإنه يدرك جيداً طبيعة أعمالها وظروفها ولذا فلا يستغرق وقتاً وجهداً طويلاً في مراجعتها وهذا من شأنه أيضاً أن يخفض التكاليف .

(١٣) قيام المراجع بمراجعة منشأة ما يعطيه فرصة الحصول على أدق أسرار المنشأة . وعلى الرغم من ثقة معظم المنشآت في معظم المراجعين القانونيين واثمناهم على أسرارها الا أن اطمئنانها وثقتها ستكون أكبر إذا كانت تتعامل مع نفس مكتب المراجعة التي كانت تتعامل معه في السابق بدلا من التعامل مع مكتب جديد .

بموت أو انسحاب أو فقدان أهلية أحد الشركاء - بعكس الشركة المساهمة التي لا تتأثر بهذه العوامل - فضلا عن بعض المشاكل القانونية والادارية الاخرى .

ويقول البعض أنه يمكن أن ينص في عقد تكوين شركة الاشخاص أن لا تحل الشركة عند حدوث أحد العوامل السابقة ، ومن ثم تستمر المنشأة في عملها دون أن تفقد شخصيتها الاعتبارية . غير أن هذا الامر يعتبر استثناء في طبيعة شركات الاشخاص ولا يمثل الوضع الطبيعي دائما ، وشتان بين العمل في وضع استثنائي والعمل في وضع طبيعي . بل حتى مع اتباع هذا الاستثناء فان هناك عدة مشاكل تعترض الشركاء عند انضمام أو انفصال شريك وما يستتبع ذلك من الحصول على موافقة الشركاء لتوفير عامل الثقة بينهم ، وتقدير شهرة المحل ، وتعيين حصصهم في رأس المال والارباح الى غير ذلك .

أضف الى ذلك أنه قد تنشأ منشأة ضخمة في بلد ما ، تمتد فروعها الى مناطق عديدة داخل البلاد وخارجها . ولمراجعتها ، قد يتطلب الامر زيارة فروعها لفحصها ودراسة نظم المراقبة الداخلية فيها ، الامر الذي قد يؤدي الى الاستعانة بعدد كبير من المراجعين وغير المراجعين وبخدمات العقول الالكترونية ، وهي أمور قد يصعب توافرها لشركة تضامنية .

وتبين حقيقة هذا الامر بصورة واضحة اذا أضفنا الى ذلك أن مكاتب المحاسبة والمراجعة لم تعد تقصر أعمالها على عملية المراجعة فحسب ، بل تمتد الى تقديم الكثير من الخدمات لعملائها في مجال الادارة Management Advisory Services والضرائب وغيرها ، وهي مجالات تحتاج الى الخبراء المهرة المتخصصين في هذه المجالات . وقد ساعدت هذه المجالات على توفير فرصة العمل لمكاتب المراجعة طوال شهور السنة ١٤ . ومن الواضح أن تأدية هذه الخدمات وتوفير الخبراء المتخصصين

(١٤) من المعروف أن عملية المراجعة العادية تستمر عادة من ٣ الى ٤ شهور (من ديسمبر الى مارس مثلا) ، ولذا فإنه اذا كانت معظم المنشآت تستخدم ٣١ ديسمبر نهاية لسنتها المالية يكاد يصبح المراجع بلا عمل طوال الثمانية شهور الاخرى ، وقد يستغنى مكتب المراجعة عن خدماته خلال هذه الفترة . غير أن المجالات التي ذكرت سابقا خلقت فرصة عمل للمراجع طوال السنة .

فيها قد يكون أسهل وبشكل أفضل بكثير عن طريق الشركة المساهمة نظرا للمزايا الكثيرة التي يتمتع بها هذا النوع من الشركات •

شكل الشركة المساهمة الذي تزاوّل ضمن إطاره المهنة :

إذا آمنا بهذه الفكرة فهل هناك ثمة شروط معينة تتطلبها في شكل الشركة المساهمة الذي تزاوّل المهنة ضمن إطاره ؟

يتفق الكاتب مع Marvin Stone من حيث أن شكل الشركة المساهمة يجب أن يكون عاديا كأي شركة مساهمة عادية مع استثناء واحد وهو أن ملكية الاسهم التي تصدرها الشركة المساهمة المحاسبية يجب أن تنحصر بين الاشخاص الذين يحملون ترخيصا يخول لهم حق مزاولة المهنة والا تنتقل ملكية أي جزء من تلك الاسهم الى سواهم ^{١٥} • وبالتالي فاننا نضمن أن المهنة لن يكون هدفها الاول والرئيسي تحقيق أكبر الارباح كما يحدث عادة في الشركات المساهمة • فعندما يكون المساهمون مراجعين فانهم يسعون الى تطوير الخدمات التي تقدمها منشأتهم مما يؤدي الى تطوير المهنة وتقديم خدمات أفضل للمجتمع بدلا من التركيز على عامل الربح أساسا •

ولا يغيب عن ذهننا أن مثل هذا الشرط قد يحد من امكانية الحصول على الاموال وتحقيق التوسع بشكل سهل يسير في بعض الدول التي يقل فيها عدد المراجعين وتقل فيها مواردهم المالية • ولكن يجب ألا تتنازل عن ضرورة توفير هذا الشرط والا فقدت المهنة جزءا كبيرا من مكائنها الاجتماعية •

(١٥) في الولايات المتحدة معظم قوانين تنظيم المهن في معظم الولايات تتطلب مثل هذا الشرط • نفس مقالة Marvin Stone التي سبقت الإشارة إليها ص ٥٧

الخلاصة

يرى الكاتب أن هناك مزايا عديدة تعود على المهنة اذا ما أجزنا لها أن تزاوّل في اطار الشركة المساهمة • ومن أهم هذه المزايا : سهولة الحصول على الاموال وسهولة التوسع ، والاستعانة بالخبراء ، وتقديم خدمات مهنية متنوعة على مستوى مرتفع من الكفاءة ، بالإضافة الى بعض المزايا الضريبية والتخلص من المسؤولية الغير محدودة • ولكن بشرط أن تنحصر ملكية أسهم الشركة المساهمة المحاسبية بين مراجعين لهم حق مزاولة المهنة والا تنتقل الى سواهم •

واذا كان هناك ثمة احتمال للتأثير على المكانة الاجتماعية للمهنة ، فقد بين الكاتب من خلال هذه المقالة أن اتخاذ المسؤولية الغير محدودة وأهميتها أمر لا يتحدث عنه ولا يهتم به أحد سوى المراجعين والمحاسبين أنفسهم • كذلك فإن مجرد قيام المراجعين بالتأمين ضد الخسائر المتوقعة التي قد تنجم عن إهمالهم يتنافى والهدف من افتراض المسؤولية الغير محدودة للمهنة ، وقد يدل على عدم رضاهم بهذا النوع من المسؤولية • أضف الى ذلك أن أحد الاستقصاءات دل على أن معظم المراجعين في الولايات المتحدة يستثمرون معظم ثرواتهم الشخصية في منشآتهم المحاسبية • ومن ثم فليس هناك أثر ذو أهمية كبيرة يترتب على افتراض المسؤولية الغير محدودة ، فضلا عن أن هذا النوع من المسؤولية لا يحقق العدالة الاقتصادية إذ أنها لا تحقق مبدأ الغنم بالغرم • وكل ما هنالك هو أننا كمحاسبين ومراجعين علينا أن نبذل كل ما في وسعنا في سبيل تقديم خدماتنا الى المجتمع وتطوير هذه الخدمات من وقت لآخر حسب متطلبات العصر ، عندئذ سنحقق هدفنا الذي نصبو اليه وهو اعتراف العالم بمهنتنا كمهنة لها كيانها ومكائنها بين المهن العريقة •